

الدين بين التبرير السياسي والرباط الاجتماعي (حالة الجزائر)

بلخير بومحرات،

جامعة مستغانم.

مقدمة

يتفصل التاريخ الحديث للمؤسسات والممارسات الدينية والسياسية في المجتمعات العربية الإسلامية، حول نقطة جوهرية ومصيرية، ألا وهي مسألة علاقة الديني والسياسي. فبواسطتها نفهم ذاتنا، ونفكك رواسنا، ومن خلالها أيضا نستطيع الإجابة على الأسئلة الرافدة من الآخر، الذي تجاوزنا بمئات السنين، وهذا ما يمكننا من تداركه واللاحاق به. وعن طريقها نفهم هويتنا وتاريخنا المبهم والمفعم بالأساطير والعبث والغموض، حتى تحول إلى سياج دوغمائي لا مفكر فيه. نجم عن هذا بروز مسألة تزييف الحقيقة للواقع الاجتماعي والسياسي المليء بالحلول الجاهزة.

فنحن في هذا الإطار لا يمكن لنا أن ندرس جميع المسائل المتعلقة بالوقائع الاجتماعية. بل سنقتصر على واقعة من الوقائع ألا وهي مسألة الدين والسياسة كعنصر أساسي، عن طريقه نحلل ذاتنا وتاريخنا الذي طبع بصراعات دموية مازلت أثارها ظاهرة للعيان، ومنه أيضا نفهم واقعنا الحالي بإشكالاته الصعبة وتقديم المصوغات اللازمة لرأيه.

فالعالم الإسلامي والجزائر على وجه الخصوص، توجد بها أطراف اجتماعية وقوى تطالب بالعودة إلى الأصول، وإلى تكوين مجتمع فاضل يقوم على مبدأ الأخلاق. ويتخذ من الدين السند الذي يدعم به هذه الأطروحة. والطيف الآخر الذي يحاول تحييد وتحديد الدين ضمن أطر تحفظ قداسته "كي لا يتحول إلى إيديولوجية سياسية تفقد روحانيته المتعالية وينزله من تنزيله المتعالي إلى أرضية الصراعات اليومية" (أركون، م. 2001: 32) أي لا ندخل الدين في كل شاردة وواردة في قضايا سياسية يكون فيها مبرر لأحداث شرعية لصالح فئة على حساب الفئات الأخرى، وهذا هو جوهر الإشكالية.

وهنا ينبغي علينا أن نشير من خلال هذا التحول، بأن الدين لا يزال الموجه الفكري، لممارسات، ومواقف، وتصورات الإنسان الشرقي، وهو ذو تأثير عميق في عقائده وتفكيره. ويذهب في موقفه اتجاه القيم الغربية بنظرة الشك والريبة، لأنه يري فيها أنها تمس بعده الهوياتي، المتمثل في الدين كوازع اجتماعي، وشوكة يقاوم بها ما يفرضه عليه الغرب من منظومات فكرية واجتماعية ومعيارية. ويرى فيه رسالة ربانية ينبغي أن يتمسك بها ويدافع عليها إلى آخر رمق. فمن خلال هذه الرفعة التي يمتاز بها الدين في المجتمع. سنخرج على أهمية الدين داخل الحقل الاجتماعي والسياسي والقانوني، ثم بعد ذلك نستطّق الواقع الاجتماعي الجزائري.

أولا - المقاربات السوسولوجية لدين:

ينثار اليوم نقاش حاد حول مسألة الدين ومكانته في المجتمع، حيث اختلفت الآراء حول طبيعة العلاقة الموجودة بين الدين والمجتمع. فقضية البحث في موضوع العلاقة بين ما هوديني وما هو سياسي، تعد مسألة في غاية الأهمية ولا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهلها أو تقزيمها، لأن هذه العلاقة قائمة بين ممارسة سياسية هادفة وفاعلة

في تحقيق التضامن والتآلف بين الأطياف الاجتماعية، ووعي ديني حامل لرأسمال، من الروحانيات والرموز والعقائديات والطقوس، التي تساهم في شد الرباط الاجتماعي. نلاحظ أن المقاربة الوظيفية مفيدة ومثمرة في فهم طبيعة العلاقة بين ما هو ديني وسياسي، حيث نعلم من خلال الوقائع والأحداث السياسية، التي شهدناها في الجزائر، أن كل الأطياف والشرائح الاجتماعية وظفت الدين، من أجل الحفاظ على التماسك بين الشرائح وشد روابط البناء الاجتماعي، أو عملت في الاتجاه الآخر حيث استغلت الدين لما يحمله من قيمة ومكانة في السلم القيمي الاجتماعي، كشرعية للاحتجاج والثورة على الظروف القائمة. فقد حاولنا استثمار هذا الزخم الفكري وربطه بالواقع الجزائري، من خلال مفهوم الدين الذي ضبطناه من خلال مستويين وهما كالآتي :

أ - مستوى الاعتقادي (Les croyances):

يعتبر المعتقد من الركائز الأساسية التي يقوم عليها الدين، فهو يحتوي على جملة من القيم والمعايير حيث، "كان الدين أحد الأصول الفلسفية للعلوم الاجتماعية، وأحد الانشغالات الراهنة للتحليل وظيفية المجتمعات والثقافات. فمفاهيم المقدس، ما وراء الطبيعة، المعتقدات الآلهة" (Copans, J. 1996: 80)، هي التي توجه سلوك وتصور المؤمن إلى كيفية ربط علاقته مع الله، وتعمل على إبراز القيم التي توجه العلاقة بين البشر والطبيعة بشكل عام. فالغاية من هذا التنظيم، صياغة المنظومة الميتافيزيقية الإعتقادية للمتدينين، وترشيدها على أنها هي الحق، والآخرين المخالفون والمشككون على باطل. فهذه المفارقة في الطرح تكتسي دلالة وأهمية بالغة، في العلاقة بين ما هو سياسي وديني.

ب - المستوى التعبدي الممارسات الدينية (Les pratiques religieuses):

يظهر لنا من خلال الكم الهائل من الشعائر والطقوس "فاليوم لا يتساءل أي مهندس أو طبيب أو قانوني، مهما كان مضطلعا بتقنيات البحث العلمي، إن كان مؤمنا، لا يتساءل عن حقيقة طقوس الصلاة والصوم أو الحج: إنه يتقيد بخشوع بالسنة الحية المنقولة عبر الأجيال عن صحابة رسول الله الذين التزموا بالتعاليم التي تعبر بصورة جديدة عن طاعة الله كما قال الرسول نفسه" (أركون، م. غاردي، ل. 2006: 178). فمن خلال هذا النشاط الشعائري والذي يشوبه الكثير من التعدد والتنوع، وكل نموذج من هذه النماذج يوكل لنفسه مسؤولية الحفاظ على أصالة الدين ومحاربة البدع.

ثانيا - الدين وبناءه الوظيفي في المجتمع الجزائري:

شغل الدين الإسلامي مكانة هامة في المشروع الحضاري، وفي بلورة عناصره ومقوماته وتكمن أهميته في ما يمارسه من تأثير في المرحلة الراهنة. فيلعب الدين دورا أساسيا في بلورة وتشكيل الهويات التي تحدد طبيعة الوجود الإنساني والاختلافات التي تربطه مع الهويات المغايرة "لأنها تمأسس مثال أعلى، كما هو الحال بالنسبة للدين، ناجم عن منظومة تفسيرية للعالم" (قرم، ج. 2007: 246).

يحمل الدين في طياته ثلاث عناصر أساسية، سوف نتعرض لها بشرح مقتضب حتى نبين درجة تأثير الدين على البناء الاجتماعي انطلاقا من بعد رمزي وروحاني. فيحتوي الدين على المعتقد كما أشرنا إليه في السابق، والذي يعتبر المنهاج الذي نتعبد به. كما أن هذا المعتقد يخلق صفة التمايز والأفضلية عن باقي المعتقدات

الأخرى. أما الأسطورة فتكمن في تاريخ الأقوام الغابرة، ووصف الحياة الأزلية التي تشكل خيبة أمل بالنسبة للإنسان، لأنه يجهل مصيره بعد الموت، فالأسطورة هي الجواب الكافي لهذا اللا جواب "لدينا إذا المثال لظهور صريح جدا للأسطورة في صميم إيديولوجيا تخال نفسها مزيلة للأوهام" (قرم، ج. 2007: 246). أما الطقوس فهي الأداة الرابطة والجامعة بين الإنسان والقوة الغيبية. فأمam هذه الثلاثية نلاحظ أن هناك نوع من الجانب الروحاني، الذي يغلب على هذه العملية التي تتجاوز القدرات العقلية في إدراكها. بغض النظر عن التنوع والاختلاف حول مدى صحة أو وهم الدين، يبقى هذا الأخير مجالاً واسعاً للعالم الروحاني والرمزي، الذي يؤسّر الوجود الاجتماعي ويمكنه من تقديم الإجابات عن الحيرتات، التي تتاب الإنسان حول علاقته مع الطبيعة، وعلاقته أيضاً مع الإنسان. كما أنه يحمل في طياته مشاريع ورؤى مستقبلية تدخل على الإنسان السعادة، وتضفي عليه نوع من الدينامكية والحيوية في ذاته. فهو محرك فاعل وأساسي في تأسيس المشاريع، والضامن لها في شد رباطها وشد لحمتها أمام النعرات والتقلبات.

يحتوي الدين على جملة من الوظائف الاجتماعية داخل المجتمع ومن جملة هذه الوظائف التضامن الاجتماعي. فإذا عرجنا على الجانب الديني للمجتمع العربي، فهناك رابطة نفسية واجتماعية قوية تشد جميع الشرائح الاجتماعية، بغض النظر عن طبقتها الاجتماعية وولاءاتها السياسية وبنياتها الإثنية. ويتمثل هذا في الجانب العباداتي من صوم وصلاة وحج وزكاة... الخ. فهو من خلال هذه العملية يعد مكون أساسية لتتشتت اجتماعية هادفة. ويعمل على مسالة الضبط الاجتماعي الذي بها يراقب المجتمع. كما أنه له العديد من الطقوس والمناسبات والأعياد الذي يخلق بها هذا التكافل والتعاون، إضافة إلى الدور الذي يلعبه الدين في إرساء القيم الاجتماعية والإنسانية. فهو أيضاً يلعب دوراً مميزاً وخصوصاً في تدعيم التجانس الاجتماعي، من خلال آليات التسوية وتفسير المقدس على أساس أنما امة واحدة. واعتبار الظواهر كلها تحكمها الإرادة الربانية. إن تحليل العلاقة بين تأويل الديني والنظام الاجتماعي، يحتل مكانة هامة في بلورة أية مشروع حضاري. ويتمظهر هذا من خلال الترابط بين البنيات الاجتماعية والأهداف، التي تجد صداها في البعد الوجداني الروحي.

يحاول هذا المقال إبراز أهمية الدين في شد النسيج الاجتماعي من جهة، وفي الجهة الأخرى فرصة لعرض أهم التيارات الفكرية والسياسية، التي استخدمت الدين في الجزائر. وسنقتصر في هذا العمل على توضيح البعد الأداتي والتوظيف السياسي لدين، بغية إضفاء الشرعية على النظام، والحفاظ على الوضع الراهن، والعمل على تحقيق الثبات الاجتماعي (ستاتيكا الاجتماعية) في المجتمع. أو توظيف هذا الدين في الاتجاه المعاكس، وذلك بتغيير الوضع القائم باستخدام الدين كعامل قوة، لتحريك المجتمع إلى التغيير (الديناميكا الاجتماعية). ومن هذا يتبين لنا الدور المزدوج للدين، من حيث التوظيف والاستخدام، فقد يكون وسيلة للحفاظ على النظام الاجتماعي، وقد يكون أداة فعالة في قلب النظام والضبط الاجتماعي، وبذلك يكون مسوغ للجريمة والإرهاب، التي لا تحمل أي دلالة وعلاقة مع تعاليم وجوهر الدين.

ثالثاً - مكانة الدين في النظام المؤسساتي للدولة:

سنحاول في ثنايا هذا البحث، أن نبين مكانة ودور الدين في الحياة السياسية والاجتماعية في الجزائر "إن الدين فيما وراء ما يقدمه لهذا الفريق أو ذاك من عناصر

الشرعية لخوض المعركة السياسية، وقيادة الصراع اليومي على السلطة، دورا أساسيا في بناء الأساسيات العميقة للاجتماع المدني، الذي يجعل السياسة ممكنة والصراع على السلطة جائزا" (غليون، ب. 1996: 579). وسنسعى في هذا البحث أيضا إلى توسيع وتعميق مسألة الفهم، في التعاطي مع موضوع الدين في تجلياته، من حيث الوجود والوظيفة في الدستور الجزائري، وانعكاساته على مستوى القيم الاجتماعية. فقد حظي الدين الإسلامي باهتمام بالغ وخاص ضمن القواعد السياسية والإيديولوجية للنظام السياسي في الجزائر، حيث يعتبر من أهم الخصائص المكونة للهوية الوطنية الجزائرية. فعلى هذا النحو كل الهيئات، التي قادت البلاد والعباد صرحوا بأن الإسلام هو دين الدولة.

يمكن لنا استنتاج بعض الرموز الاجتماعية "في سنة 1962 كان عدد المسلمين في الجزائر من 9.5 إلى 10 مليون مسلم وسنة 1980 كان هناك حوالي 18.5 مليون مسلم وفي سنة 2000 بدون شك هناك ما يقارب 30 مليون مسلم" (سانسون، ها. 1983: 25). فمن خلال هذه الأرقام يتبين لنا أن المجتمع الجزائري مجتمع مسلم في غالبيته. أما إذا تكلمنا عن الرمزية الإسلامية في الحقل السياسي، وتأملنا فيها فنجد أن الدولة الجزائرية تتمظهر بجملة من الإسلاميات يمكن حصرها على النحو الآتي "رئيس الجمهورية يجب أن يكون مسلما" (الدستور الجزائري 1976: المادة 107). وعند تأدية اليمين الدستوري فمن عهدة الرئيس أحمد بن بلة إلى غاية عهدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة "على الرئيس الجمهورية أن يحترم الدين الإسلامي ويحمله" (الدستور الجزائري 1976: المادة 110). أما إذا حاولنا دراسة العلم الجزائري بصفته رمز من رموز الدولة الجزائرية، فمن ناحية ألوانه وأشكاله فإنها مستوحاة من التقاليد الإسلامية. حيث نجد النجمة الخماسية، التي ترمز إلى بعد الهوية الإسلامية، على عكس النجمة السداسية التي ترمز إلى الهوية اليهودية، إضافة إلى الهلال الذي يرمز إلى البعد الديني وإلى الأشهر القمرية، عكس الصليب الذي يرمز إلى الهوية المسيحية. كل هذا يبين لنا الرمزية الإسلامية في المجتمع السياسي.

أما إذا تكلمنا عن الرمزية الإسلامية في المجتمع الجزائري، فتكمن في جملة من الخصائص نذكر منها على سبيل التشبيه لا الحصر، أن التاريخ الهجري يكون هو الأول مرفوقا بتاريخ الميلاد. تخصيص يوم الجمعة كيوم عطلة، على أساس أنها عيد المسلم يؤدي فيها صلاة الجمعة. الاحتفال بالعيد الأضحى، والمولد النبوي، وذلك بإعطاء عطلة مدفوعة الأجر. كما تخصص أوقات مناسبة للعمل بحلول شهر رمضان، إضافة إلى أن الدولة تسهر على عملية زيارة الحجاج إلى بيت الله الحرام، وتشيد المساجد لعبادة الله، وأداء الطقوس الدينية وذلك عن طريق إحداث وزارة الشؤون الدينية، كما تمنع تربية الخنازير. كل هذه الرمزيات توحى وتبين لنا أن المجتمع الجزائري، ونخبته السياسية، تحمل في كينونتها البعد الديني الإسلامي.

وظفت الدولة الدين من خلال المراهنة على مسألة اللغة، وهذا الحكم أكد أنه يحمل في طياته أبعادا ثقافية وهوياتية، من أجل رسم معالم عقائدية وثقافية للمجتمع الجزائري، وذلك من أجل وضع حد للصراعات الطائفية واللغوية التي ظهرت بعد الاستقلال، ونخص بالذكر الأزمة القبائلية. فاستطاعت الدولة من خلال اللغة العربية، أن تستقطب جميع الشرائح الاجتماعية حولها. وإضفاء الشرعية على أبعادها

السياسية، على أنها تجسد لغة القرآن في إدارتها. حيث صدر مرسوم سنة 1976، مفاده ضرورة تعميم استعمال اللغة الوطنية، في أعلى المستويات الرسمية. ومن هنا نرى أن الدين هيمن على كافة الأصعدة، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية فلا يعبر هذا الموقف عن اهتمام الإسلاميين ولا العلمانيين بمصير الإسلام أو إصلاحه وتجديد معانيه وعقائده، بقدر ما يعكس مطلبهم المتناقض في تحويله إلى وسيلة لتأكيد عقائدات سياسية "غليون، ب. 1996: 15"، وهذا راجع إلى أهمية ودور الدين في إحداث الرباط الاجتماعي بين الأطياف الاجتماعية، والمساهمة في الحفاظ على النظام على أساس أن الدين هو الإسمنت، الذي يشد البناء الاجتماعي.

رابعا - تسييس الدين في النظام السياسي:

حصل في الجزائر جدال فكري حاد، حول أسس قيام الدولة بالإضافة، إلى طبيعة العقد السياسي، الذي يحكم أمور المجتمع، في هذا المجال حصل تعارك بين اتجاهين بارزين .

الأول الاتجاه الوطني الذي راهن على الشرعية الثورية والثاني الاتجاه الإسلامي القائم على الشرعية الدينية، فأخذ هذا الصراع عدة أشكال في التعاطي مع الدين. ويمكن أن نحصر دور الدين ودرجة استخدامه، وتبيان فعاليته من خلال أربع محطات أساسية عرفها المجتمع الجزائري.

3- 1 المرحلة الاستعمارية:

شغلت قضية الدين حيزا كبيرا في السجال الهوياتي بين الجزائر وفرنسا. ويظهر هذا منذ بداية الاحتلال حيث، رفعت راية الجهاد لصد العدوان البراني على أرض الإسلام. وتكررت عملية الصراع على الحقل الديني ليس على المستوي الجهاد وإخراج المستعمر، بل تجاوزت هذا الأفق. واتخذت شكل مغاير ومخالف في حلقة الصراع، الذي أنصب على الصعيد الإيديولوجي من خلال معارضة القضايا التي كانت تشغل الساحة السياسية آنذاك، وتكمن في التجنيس والاندماج فلقد فتح مبدأ الحرب ضد المرتد إمكانية الحرب الشرعية وهي الأطروحة التي تحولت في أيامنا هذه إلى مذهب الانتفاضة والحرب الثورية كواجب ديني، وشكل من أشكال الجهاد، وهذا المذهب له جذور عميقة كذلك في الماضي الإسلامي" (LEWIS, B. 1988: 25).

لقد أدرك الاستعمار دور الدين الإسلامي ومكانته في ذهن وحياة المجتمع الجزائري. فأعلنوا الحرب عليه منذ الوهلة الأولى، من خلال رسائله العقائدية والعبادية والعلمية والتربوية. حاربوه في بنائه ووازعيته التي يفرضها على المجتمع. فقد انطوت هذه العملية على رد فعل الأهالي من خلال المقاومات، التي راهنت على الدين وتحرير أرض الإسلام من المشركين والمسيحيين. وحمل الدين الإسلامي رهبة في نفس المستعمر، لما له من قوة في تعبئة المسلمين لإخراج الاستعمار. فقد قال السكرتير بيجو "...فلا يمكن أن نشك على أي حال أنها قد ضاعت من الإسلام إلى الأبد والعرب لن يكونوا ملوكا لفرنسا، إلا إذا أصبحوا مسيحيين جميعا" (القاسم، ع.دون تاريخ: 74)، وهنا يظهر دور الدين في توعية الرعية لما يجب فعله. انطلاقا من تفسير آيات الجهاد، وهذا هو الدور الذي لعبه تأويل الدين خلال الفترة الاستعمارية، لما له من تأثير بالغ الأهمية في بناء الأمة، وتماسك مجتمعهما والدفاع عن هويتها الذي يعتبر الدين عسabilia لها .

3- 2 مرحلة الاستقلال والتنمية:

بعد الاستقلال ظهرت على السطح حياة سياسية جديدة، وساد النزاع بين الإخوة في السلاح حول كيفية بناء الدولة الجزائرية المستقلة. فبعد التسيير الذاتي، اعتمدت الجزائر على التجارب التنموية "وفي الاقتصاد الحديث بالقدرة على إدخال التقنيات المتطورة والفعالة المستلهمة من تطور العلم. وتتميز الحداثة أيضا بتطور في المعرفة العقلانية" (BOUDON, R. BERNARD, P. CHAKRAOUIET, M. : 2001: 155). وما نجم عنها من ثلاث ثورات، ثقافية، وصناعية، وزراعية. وعندما اشتد النزاع الإيديولوجي بين الأطياف من مختلف النحل والملل السياسية (البربر الشيوعيين الإسلاميين الوطنيين). وظف الدين كأيديولوجية سياسية وتنموية لتبرير هذه المشاريع للرد على خصوم النظام .

فإذا رجعنا إلى دستور 1976، فإننا نرى ازدواجية في تعريف الدولة الجزائرية، فهي من جهة إسلامية، ومن جهة أخرى اشتراكية. وهم يوضحون بأن هذه الاشتراكية ليست بدين، بل هي سلاح نظري واستراتيجي تعمل لإعادة الدين الإسلامي وجهه الحقيقي للتطور والرفق والتقدم . حيث لا يوجد نص قانوني يوضح طبيعة المشاريع التنموية، على أنها تحمل صبغة إسلامية. ومن هنا نستنتج أن السلطة الحاكمة المعروفة بتوجهها العقلاني، في تسيير أمور الاقتصاد والسياسة، قد فصلت في مسألة الدين باعتباره، هو المهيمن في النصوص لكن في واقع الأمر السلطة هي التي تحكم، وهذا ما سماه هنري سانسون بالعلمانية الإسلامية .

3-3 مرحلة الوثائم والمصالحة الوطنية:

نشأ الصراع الحقيقي الذي مهد لإسقاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة. فحاولت الدولة بعد توقيف المسار الانتخابي، توظيف الدين للحفاظ على التضامن الآلي للمجتمع. فوظفت جميع مؤسساتها من أجهزة قمعية، وأجهزة إقناعية لدحض أفكار التطرف، التي تسعى إلى تطبيق الدولة الإسلامية المزعومة.

فقد تبنت الدولة مشروع التوبة، كبرنامج عملي يسمح للشباب الذي ضلت به السبل أن يعود إلى رشده، ويتخلى على الأعمال الإجرامية، لأنها تضر أكثر مما تنفع. وقد أستخدم المعجم الديني وعلماء الدين لتبرير هذا النحو، على أساس تحريم قتل النفس "إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم" (القرآن الكريم ،سورة الحجرات، الآية رقم 10). "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا" (القرآن الكريم ،سورة آل عمران، الآية رقم 103) . "يأيها الذين آمنوا أدخلوا في السلم كافة" (القرآن الكريم ،سورة البقرة، الآية رقم 208) . كل هذه المسوغات الدينية المقدسة، ساهمت في الحفاظ على الوضع. ووضع حد لحالة الاحتقان التي عاشها المجتمع الجزائري .

نستنتج أن الدولة وظفت، وراحت على الدين لإخماد نار الفتنة، وذلك بدحض أفكار التطرف التي توسع من شقة الهوية، وتشجع على العمل الإجرامي. حيث يقول الرئيس اليامين زروال في خطاب له نشر في جريدة الخبر "لا يمكن لأي سبب كان دينيا أو ثقافيا تفسير وتبرير الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والممتلكات" (جريدة الخبر، 1994/02/24). وبهذا يرفض أي تبرير للإرهاب والأعمال الإجرامية، مهما كان السبب، حتى ولو كان الداعي إلى هذا دينيا. لأن الإسلام ليس حكرا على جماعة معينة .

حاولت السلطة مجدداً توظيف الدين بعد فشل مشروع التوبة في تحقيق تهدئة الأوضاع. وذلك بالمرأنة على مشروع الوثام المدني اعتماداً على معطي ديني، ونتيجة مرونة الخطاب الديني، فالإسلام واحد والخطابات متعددة بين الأطراف، ومتباينة حسب الإطار الزمني والاستراتيجي بين الأطراف المتصارعة. وما يمكن استنتاجه هو تعثر الخطاب الإجرامي، وعدم قدرته على ترويض الواقع الاجتماعي والسياسي، وهذا ما أدى إلى افتقاده للشرعية الدينية التي راهن عليها. الشيء الذي دفع العديد من الأشخاص لتخلي على الأعمال الإرهابية والإجرامية وفشل المشروع في تحقيق مآربه.

جاء مشروع **المصالحة الوطنية** الذي يحمل نفس الشعارات الإسلامية، من أجل لم شمل الأمة وكفي المؤمنين شر القتال. فقد صوت المجتمع الجزائري بنسبة مرتفعة لحقن الدماء الجزائريين المسلمين، ولم شملهم وتوحيد قوتهم أمام المؤامرات والإملاءات الأجنبية. وتعتبر هذه المرحلة أرقى المراحل من حيث الأمن والاستقرار، وهو تغيير تدريجي وجذري بعدم المس بالثوابت الوطنية، ومن جعلتها الدين الإسلامي. وهذا بالنظر إلى الرؤية النقدية والتجربة المعاشة، عندما وظف الدين كسلاح إيديولوجي للاستحواذ على السلطة، "في الميدان الديني تميزت بالعلمانية بالفصل بين السياسة والدين، وجعل هذا الأخير منحصراً في الميدان الفردي" (BOUDON, R. BERNARD, P. 2001: 155). بالتالي يصبح الدين في حد ذاته غاية وهدف، لا وسيلة لضبط المسائل الاجتماعية والسياسية والهوياتية.

كل هذه المحطات تمثل لنا مجالا خصبا، لفهم دور الدين في المجتمع وما ينجم عن هذا التوظيف من رهانات تساعدنا على فهم تداعيات الصراع، ومن يقفون وراءه، وكيف وظف الدين في إحداث الرباط الاجتماعي بالنسبة لأطراف الصراع. كما أن هذه المحطات تمثل لنا مادة خام، تشغل عليها مختلف الاختصاصات العلمية، بتفرع علومها وتنوع مضامينها الفكرية، وتعدد مقاربتها النظرية، في إعطائنا تصور عام ومفيد حول الظاهرة الدينية ومكانتها في المجتمع الجزائري.

خامساً - تدين السياسية لدى الإسلاميين في الجزائر:

تعتبر الحركة الإسلامية في الجزائر، ظاهرة سوسيولوجية من حيث ديناميكيتها وتعقيداتها. ومنه يمكن أن نقسمها إلى ثلاث أقسام. القسم الأول يبدأ من 1963 إلى بزوغ فجر التعددية، وامتاز بالسرية والغموض في طرح برنامجه، نتيجة سياسة الحزب الواحد والرقابة المفروضة على الأطياف الاجتماعية. والقسم الثاني من 1989 إلى 1992 وهي المرحلة، التي عرف فيها المجتمع الجزائري نوع من الخل عندما قرن الديمقراطية بالفوضى، وسرعان ما أجهض جنين الديمقراطية، الذي لم يدم سوى ثلاث سنوات. أما القسم الثالث من 1993 إلى وقتنا هذا وهي المرحلة الأصعب، التي مرت على البلاد والعباد منذ استقلال الجزائر.

فالاتجاه الإسلامي في الجزائر يجب أن نحدده بخصوصياته كي نتجنب الوقوع في التعميم نتيجة بروز الحركات الإسلامية في العالم من جهة، ومن جهة أخرى تعدد الخطابات الإسلامية داخل بلدنا. وهذا ما يجعلنا نؤكد على خطاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، نتيجة اكتساحه الباهر والمنقطع النضير في الانتخابات المحلية والبرلمانية. فنجاح هذه التشكيلة الحزبية ناتج بالضرورة على إضفاء المعجم الديني في خطاباتها السياسية، "فالحركات الإسلامية في طبيعة تكوينها واستراتيجياتها

وتكتيكاتها المختلفة وبرامجها وأهدافها ، لا تعكس سوي عمق التوترات والصراعات والإحباطات التي لا يكف النظام العربي عن توليدها ومراكمتها" (غليون ، ب. 1996: 20). فهم يفرضون مسلمات الوحي على المجال السياسي، بصفته فضاء يتجاوز القدرات العقلية وعن كل إنتاج بشري. فلا يمكن للعقل أن يناقش هذه الغيبيات، بحيث يمكن له في أحسن الأحوال أن يحاول جاهدا في فهمها وتطبيقها في حياته اليومية. نلاحظ أن هذا الاتجاه، طرح مسألة الدولة الإسلامية كمشروع اجتماعي، انطلاقا من رواسب تاريخية وأزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية، ناهيك عن العوامل الخارجية، فهم يعبرون عن وجودهم بترديد شعارات لاحتلال مواقع سياسية. وسوف أكتفي بذكر شعار بارز لهذه التشكيلة السياسية من أجل تحليل مسألة تدين السياسة، فالشعار يقوم على مبدأ الحاكمية.

يمتاز هذا الخطاب بالطوباوية، لعدم إمكانية تطبيقه في الواقع، فهو شعار إيجابي ومفيد لسحب غطاء الشرعية من الخصوم السياسيين، وبراق وغير مكلف في تجيش الشعب لتحقيق التعبئة في صفوفهم، لكن من الناحية الواقعية والعقلية، تراودنا بعض التساؤلات في حق هذا الشعار وهي على النحو الآتي :

من يحكم من؟ وما هي الخصائص المؤهلة لهؤلاء دون غيرهم أن يتحدثوا باسم الدين؟ وما هي الطريقة المطبقة في فهم ما هو دينوي وديني؟ ومن يضمن لنا أن هؤلاء البشر يحكمون بما أنزل الله؟

فالحاكمية لله هو شعار يعبر به عن حالة اغتراب نفسي وهوياتي، وعن الاستبداد السياسي التي تعيشه الدول العربية التي تغذيه الدول الكبرى. ومن هنا تظهر فكرة المؤامرة الغربية على الإسلام والمسلمين "فالمسلمون على اختلاف مشاربهم لا يتكلمون إلا على مؤامرة واسعة عمادها الغرب المسيحي اليهودي الذي يهدف إلى إلغاء الإسلام ومحوه على وجهه البسيط" (هويدي ، ف. بدون تاريخ :14). وبالتالي قوة وحكمة هذا الشعار تكمن في رفضه للوضع الراهن وإدانة كل شيء فيه، على أساس أن الإسلام لا يعرف الترقيع. فمن خلال هذا يتبين أن الحاكمية من هذه الزاوية وبهذا التفسير، قد تصبح عقبة أمام التطور الإنساني، لأنها ترفض كل جديد وإن قبلته تقيسه بالنقل المفسر حسب نزعاتهم وعقائدهم، فهي تخشى الحاضر الذي يقوده الغرب، وليس لها الإمكانيات العقلية والمادية اللازمة لمواجهة هذا بقدر ما تكتفي بالغوص في الماضي واستحضار تلك المواقف التاريخية، أثناء عهد الصحابة وتذوب فيهم دون أن تعرف ما عليها الآن، وكيف عليها أن ترفع التحدي للاقترب من الآخر الذي تجاوزنا بقرون عدة.

1- الحاكمية ودرجة التوظيف السياسي:

يعتبر حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، أول حزب إسلام وجد ضالته في الجزائر المستقلة. واستطاع إلى حد ما استقطاب جميع الشرائح الاجتماعية بفضل خطابه السياسي، الذي يغلب عليه طابع التجيش والتهميش الجماهيري، وهذا ناتج عن التركيبة القيادية لهذا الحزب، التي تمتاز بالتنوع (تجار معلمين أئمة أستاذ جامعي). فتكمن خصوصيات خطاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة من خلال تنظرين بارزين لمسألة الحاكمية:

أ - التنظير الانفتاحي والذي يرى أن الحاكمية لله، لا تعني رفض حاكمية البشر بل القصد منها اختيار الناس الذين يراعون المصلحة العامة. فالرجل الأول عن حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، يعبر عن هذه الرؤية من خلال كتيب الموسوم بـ"أزمة الفكر الحديث ومبررات الحل الإسلامي" والذي لقي رواجاً كبيراً، في أوساط وأنصار حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة. وقد شكل حجر الزاوية في صياغة البرنامج السياسي للحزب "فيمقتضي ذلك يكون الشرع الرباني لازماً فيلتزم به القائد والمقود علي حد السواء، لأن ضمان العدالة هو مبرر لزوم... وقيادة القائد في توجيهها الوجهة الشرعية السوية" (مداني، ع. 1989: 63). ويؤكد أيضاً عباسي مدني أن الشعب هو الذي يقرر حالته، كما هو معقول لا يحكم بذاته، ولكن من خلال الخلفية أو الإمام وهو نائب عن الأمة، وليس نائب عن الله. وعلى هذا النحو يبقى شعار الحاكمية بهذا المظهر الانفتاحي المستقيم يقترب من الشعارات العلمانية التي تنادي بالديمقراطية، فالحاكمية عند هذا التيار تعني حاكمية البشر الذين نختارهم لحفظ الدين والدنيا معا.

ب- التنظير المنغلق والذي يعتقد في مسألة رفض حاكمية البشر مهما كان توجيههما، وهو يرجع كعادته إلى القرآن، ويقدم آياته لإعطاء الشرعية لما يدعي. فتأويل الدين حسب المصالح الخاصة يعتبر من المسائل الهامة والخطيرة، وتكمن خطورتها في نزع النصوص المقدسة من سياقاتها، فالنص هو جزء من الكل ولا يفهم هذا الجزء إلا إذا أخذنا في الحسبان جميع الجزئيات، فإذا تمعنا في هذا التنظير وقمنا بمقارنة خاطفة بينه وبين سابقه، نجد أن هذا التيار يغيب عنصر الزمان فيه (المستجدات الحالية). ويريد أن يهدم كل شيء ويبدأ من نقطة الألف. فنلاحظ الرجل الثاني في الحزب يؤكد على دحر الديمقراطية رغم أن هذه الأخيرة هي التي أوصلته للحكم، فيقول "اعلموا إخوة الإسلام أننا نحن معشر المسلمون نرفض عقيدة الديمقراطية الكفرة رفضاً حازماً، لا تردد فيه ولا تلغثم فيه، وذلك لأسباب يطول شرحها وتبيانها" (جريدة المنقذ، 18 محرم 1411). ويا حبذا لو ذكر لنا هذه الأسباب الذي أوصلته إلى البلديات والولايات، وأسمنت صيته في الداخل والخارج!!!

فمن خلال هذا الشعار الذي ركزت عليه بصفة موجزة استنتجنا أن فكرة الحاكمية، بالرغم من صوابها من حيث المبدأ المتمثل في وجود الحقيقة المعطاة سلفاً ومدونة في نص خارج الزمان والمكان. إلا أنه من حيث الواقع الفعلي والمستجدات الحالية، فهي بحاجة إلى مزيد من التدقيق والتفصيل، فالحقائق لا تستببط دائماً من مبادئ سابقة، بل تستقرأ من الواقع وتحصى من جزئياته.

الخاتمة:

تحتل العلاقة بين الدين والمجتمع أهمية كبرى، خاصة في المجتمعات التي تتحوا لإيجاد علاقة إستراتيجية في ضبط سلمها القيمي والمعياري. فبفضل هذا المنطق الحكيم استطاعت دول الغرب أن تبني صرحها الحضاري والفكري، حول العلاقة بين ما هو ديني وما هو دنيوي بشكل عام. وتخلصت مبكراً من إشكاليات الثنائيات المصطنعة والمزيفة، التي مازال ويزال الفكر العربي يتخبط ويدور فيها. فيكتسي الدين أهمية كبرى في حياة الشعوب، ذلك أنه لن يقوي أي نظام سياسي ولا يبنى أي مشروع حضاري، مهما كانت درجة انفتاحه ودمقرطته، إلا إذا راهن على الدين. فأولئك الذين يعملون على تقزيم أو تحييد الدين أو العمل على إخراجهم من الحياة العامة للأفراد والمجتمعات،

بغية إدراك الحداثة فهم يمثلون أحد طرف الثنائية المذكورة آنفا. ومن يعمل في الطرف الآخر على تطبيق تأويله للدين على المجتمع بطريقة قصريه وقمعية نافيا الآخر، فلنا منه انه يمتلك الحقيقة المطلقة، فيعد أيضا شريك في هذه الثنائية المزيقة، فالدين الذي نتوخاه من هؤلاء وهؤلاء، أن يكون أداة لتسامح والاعتدال. وينبغي أن نوجهه إلى حماية مصالح البشر من خيرات مادية ورمزية، وليس توجيهه بتأويلات واهية، وبالتالي قد يفضي في النهاية إلى عكس ما كنا نريده ونتطلع إليه.

قائمة المراجع:

القرآن الكريم

- أركون، محمد. (2001). قضايا في نقد العقل الديني. كيف نفهم الإسلام اليوم، ترجمة هاشم صالح، ط2. بيروت، دار الطليعة.
- أركون، محمد. غارديه، لوي. (2006). الإسلام بين الأمس والغد، ترجمة علي المقلد، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.
- دستور 1976
- قرم، جورج. (2007). المسألة الدينية في القرن الواحد والعشرين، تعريب خليل احمد خليل، مراجعة نسيب عون، ط1، دار الفارابي.
- غليون، برهان. (1996). نقد السياسة الدولة والدين، ط3، المركز الثقافى العربى.
- سانسون، هانري. (1983). العلمانية الإسلامية في الجزائر، باريس، المركز الوطنى للبحوث العلمية.
- القاسم، عبد الله. المسجد وأثره في تربية الأجيال والمؤامرات المحاكاة ضده، دون تاريخ.
- هويدا، فريدون. الإسلام المعطل، دار النشر، مارينو، بدون تاريخ.
- مداني، عباسي. (1989). أزمة الفكر الحديث ومبررات الحل الإسلامي، ط1. الجزائر، مطبعة رحاب.
- Copans, Jean. (1996). Introduction à L'ethnologie et à L'anthropologie, Nathan.
- Bernard, Lewis. (1988). Le langage politique de l'islam, Paris, Gallimard.
- Boudon, Raymond. Bernard, Philippe. Chakraouiet Mohamed. Bernard, Pierre lécuyer. (2001). Dictionnaire de sociologie, Paris, Larousse.
- جريدة الخبر فبراير 1994 .

- جريدة المنقذ، عدد 23/ 18 محرم 1411 هـ